

## أخبار

## اتفاقية بين الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي

وقعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» وبرنامج الأغذية العالمي مذكرة تفاهم يضمنان بموجبها المساعدات النقدية كبدل غذاء للاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان خلال عام 2014. بموجب هذه الاتفاقية، سيزود برنامج الأغذية العالمي الأونروا بما يصل إلى 50% من الأموال المطلوبة لضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان على مساعدات غذائية حتى شهر كانون الأول 2014. ويساوي المبلغ المقدم من الأونروا إلى الأفراد من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا النسبة المحددة بعمليات الطوارئ الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي. ولفتت المديرية العامة للأونروا في لبنان أن ديسمبر إلى أن «اللاجئين الفلسطينيين من سوريا يعتمدون كثيراً على خدمات الأونروا، ويزداد وضعهم سوءاً، ولا سيما منذ شهر أيار عندما فرضت قيود إضافية تحدّ من حريتهم في التنقل. وعلاوة على ذلك، إن فرص العمل للاجئين الفلسطينيين من سوريا محدودة في لبنان وتشكل مساعدات الأونروا النقدية مصدر الدخل الوحيد للعديد من العائلات أو أغلبها».

## عدد اللاجئين السوريين بلغ 3 ملايين ونصفاً

أعلنت الأمم المتحدة أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى الدول المجاورة بلغ أمس ثلاثة ملايين لاجئ. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين أن هذا العدد القياسي يمثل زيادة بمقدار مليون لاجئ، مقارنة بالعام الماضي، بالإضافة إلى نزوح 6,5 ملايين داخل سوريا، وهو ما يعني أن قرابة نصف السوريين جميعاً أُجبروا الآن على ترك بيوتهم والنجاة بأرواحهم». ويستضيف لبنان العدد الأكبر من اللاجئين بمعدل 1,17 مليون، تليه تركيا والأردن. وذكرت المفوضية أنه إضافة إلى ذلك، تقدر الدول المضيفة أن هناك مئات الآلاف من السوريين لجأوا إليها دون تسجيل رسمي.

## تراجع الحركة في قطاع المطاعم

أعلن رئيس نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي في بيروت، بول عريس، أن الحركة اللافتة التي شهدتها المطاعم والفنادق والمؤسسات السياحية في الأسبوعين اللذين سبقا عيد انتقال السيدة العذراء، ما لبثت أن تراجعت، ولا سيما منذ الجمعة الفائت إلى اليوم، حيث عاد الشلل يخيّم على القطاع. وعزا هذا التراجع إلى «عودة المغتربين اللبنانيين إلى بلاد الاغتراب أولاً، في ظل غياب السياح، وثانياً اقتراب العام الدراسي، حيث يفرمل اللبنانيون مصاريفهم، تحسباً لتسديد الأقساط المدرسية والجامعية وغيرها». ولفت إلى أن خدمة الـ «Delivery»، إلى مكاتب العمل والمنازل انخفضت 35 في المئة، ما يشير إلى الانكماش الحاد الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني.

(الأخبار - وطنية)

مستندات، لافتاً إلى أن متابعة إيرادات الدولة من حصة الـ 20% من قطاع الاتصالات (الفترة التي كانت فيها الدولة شريكاً بنسبة 20% في الفترة بين 1994 و2002) كانت من مهمة وزارة الاتصالات. ويقول إن الشركتين حينها كانتا ترسلان التقارير بالأرقام المفضلة، وكان (ولا يزال) عبد المنعم يوسف يشغل منصب مدير الاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، وبالتالي يجب مساءلته عن كلامه في لجنة المال والموازنة النيابية الذي نفى فيه أن يكون على علم بالحسابات؛ يقول نحاس: «عندما تكون فواتير الـ 20% المستحصلة من شركتي الخلوي غير موجودة، فهذا ينذر بخطب ما مرده إلى احتمال سرقة هذه الإيرادات».

يقول الوزير خليل: «نحن ملتزمون أن نوزع على البلديات حقوقها في المبالغ المتراكمة، وقد أعدنا المرسوم مع وزارة الداخلية، وسيراعي المرسوم حقوق الدولة من البدلات التي تدفعها البلديات لقاء عمليات التنظيف وجمع النفايات (سوكلين وشقيقاتها)، والتي ترتب عنها أعباء كبيرة خلال الفترة الماضية، والتي علينا لحظها في عملية التوزيع، فجزء من هذه المبالغ يجب أن تحسم خاصة على البلديات التي لها سيولة مالية كبيرة والتي تستفيد من أموال الصندوق البلدي المستقل، من دون أن تتحمل الجزء المطلوب من الأعباء».

كلام خليل في هذا الجانب لا يراه نحاس منطقياً، ذلك «أن الدولة تعاقبت مع سوكلين على حساب البلديات ودون علمها، فالصندوق البلدي المستقل هو عبارة عن «قجة» لإيرادات الدولة التي تجبها خارج نطاق وزارة الاتصالات، فكيف لها أن تقطع من المجلس البلدي أموالاً مستقلة لا تدرى البلديات حجمها الفعلي، وهي غير مرتبطة بحصتها من قطاع الاتصالات؟

محددًا للمجالس البلدية». وأضاف: «كانت هناك تحويلات مالية تصل إلى وزارة المالية من وزارة الاتصالات من دون أي إشارة إلى أن جزءاً منها مخصص للبلديات، وبالتالي حصل تصرف بهذه الأموال من دون أن تقيّد أصولاً لمصلحة هذه البلديات. واليوم، في إطار معالجة كل المرحلة المالية الماضية، هناك سؤال عن من هو المسؤول عن التصرف بأموال البلديات من الخلوي؟ وما هي المبالغ التي حولت؟ وما كان يجب أن تحوّل؟ وهل هناك احتساب دقيق لهذه الواردات أم لا؟».

وأشار الوزير خليل إلى أنه منذ تسلمه الوزارة، راسل خطياً وزارة الاتصالات

## نحاس كان قد جمد نحو 1200 مليار ليرة لتسديد حصة البلديات

أكثر من مرّة، وطلب منها أن تحدد بدقة المبالغ المتراكمة للبلديات من وزارة الاتصالات، وقال: «المبلغ الوحيد الموجود في حوزتنا كحصة للبلديات من 2010/1/1 حتى 2014/5/31، هو 673 مليار ليرة، في حين أن المرحلة الممتدة من 1994 وحتى 2002 لا نعرف عنها شيئاً ولا عن تحويلاتها، وأصبح لدينا وثيقة تقول إن حصة البلديات للفترة من 2003 حتى 2009 هي 685 ملياراً».

يرفض نحاس أي حديث عن عدم وجود

عن موازنة وزارة الاتصالات. فكيف لوزارة مدينة (للبلديات) أن تستمر في إرسال الأموال إلى الخزينة قبل إيفاء الديون المستحقة عليها للبلديات؟

بالفعل، بدأت وزارة الاتصالات حينها بتجميد مبالغ (وصلت قيمتها إلى 1200 مليار ليرة) في حساب لدى مصرف لبنان لتغطية مستحقات البلديات عن الفترة ما قبل عام 2010، إلا أن الحكومة رفضت حينها وضع الية تسمح بتوزيعها على مستحقيها. نامت القضية فترة طويلة، ثم عادت إلى الواجهة اليوم، ووضعت لجنة المال والموازنة النيابية يدها عليها، وظهرت إشكاليات جديدة لم تكن مطروحة في السابق، فالخلاف الحاصل حالياً يكمن في تحديد حجم الأموال المودعة عند وزارة المالية لمصلحة البلديات، ومسؤولية الجهة التي حالت وتحول دون إعطاء البلديات مستحقاتها. وهذا الخلاف ليس عرضياً، فوزير الاتصالات السابق شربل نحاس يقول إنه احتسب حصة البلديات في عهده، وإنه جمد سابقاً نحو ألف ومئتي مليار ليرة لهذه الغاية؛ إلا أن وزير المال الحالي علي حسن خليل، يقول إن المبلغ المحدد للبلديات المتراكم بحسب حسابات وزارة الاتصالات هو 673 مليار فقط، فأين ذهبت الأموال؟

عقد الوزير خليل مؤتمراً صحفياً، أمس، وقال: «منذ سنة 1994 لم توثق في أي مستند المبالغ التي خصصت للبلديات في لبنان، ولم يحول في القيود أي مبلغ بشكل تفصيلي يتحدث عن أموال مخصصة للبلديات. كان هناك تداول دائم في وسائل الإعلام، أن هناك تحديد لأرقام، وسعنا حيناً بأكثر من ألف ومئتي مليار، ومررة أخرى عن ألف وثمانئة مليار، لكن في وزارة المالية لم يكن هناك أي وثيقة تقول إن هناك مبلغاً

يمكن أن تحدته عربية فاكهة من إخلال في القانون العام. يرى رئيس نقابة البسطات في طرابلس على السلو أنه «في ظل الوضع الأمني والاقتصادي الحالي لا ينبغي الالتفات إلى هذه الأمور. الفقر يمثّل طرابلس، والناس يبحثون عن أبسط سبيل للعيش بكرامتهم. ماذا سيؤثر عليهم إذا تركوه يبيع؟ الناس

## إنجاز آخر لقوى الأمن: الادعاء على غسان ريفي

ودخل الأراضي اللبنانية بصفة «نازح» واسمه مسجل على لوائح الأمم المتحدة ويستفيد من المساعدات والتقديمات التي تقدم للنازحين، وبالتالي لا يحق له العمل على الإطلاق على الأراضي اللبنانية. كذلك أعلنت أنّ هذا الفعل يدخل في صميم عملها في مجال الضابطة الإدارية، وقد ضبّطت هذه المخالفة وغيرها من المخالفات بموجب محاضر ضبط رسمية. أخيراً دعت المديرية جميع وسائل الإعلام إلى توخي الدقة لدى نقل أية معلومة تتعلق بها أو بعمل عناصرها، واستقاء المعلومات من شعبة العلاقات العامة حفاظاً على صدقية الوسيلة الإعلامية من جهة وصوناً لكرامة مؤسسة قوى الأمن الداخلي من جهة ثانية.

اتخذت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي صفة الادعاء أمام القضاء المختص ضد غسان ريفي كاتب مقال «عندما يسطو الدرك على أموال الناس» الذي نشر في جريدة «السفير» أمس، بجرم التشهير والافتراء. ورأت المديرية أن المقال يحتوي على كثير من المغالطات والتجني والبعد عن الواقع، موضحة أنها منذ فترة تقوم بحملة على الباعة المتجولين من دون ترخيص في مدينة طرابلس وغيرها من المناطق اللبنانية، لما يسببونه من عبء اقتصادي وضرب ومزاحمة غير مشروعة للتجار المرخص لهم. وبررت قوى الأمن ما قام به عناصر دورية فصيلة التل بمؤازرة دورية من مفرزة طوارئ طرابلس، بأن الشخص المخالف هو من التابعة السورية.


عناصر الدرك من أجل التغاضي عن الأمر مقابل حصة معينة». كذلك فقد يأخذ الموضوع منحى مغايراً، كأن «يختار عناصر دورية منفردة إحدى البسطات ويصادروا بضاعتها، تاركين البسطات الأخرى المجاورة. الضاعة التي تُصادر يتقاسمها العناصر أنفسهم».

حادثة العنب فتحت نقاشاً بين الجميع حول «إكرامية» قوى الأمن، كما هو متداول بين الأشخاص، التي لا تقتصر فقط على البسطات، بل تتعداها لتشمل مخالفات البناء التي تشكل مريحاً جيداً بالنسبة إليهم. يقول علي: «هناك مقاه ومحال موجودة على أراضي البلدية وأراضي الغير لا أحد يقرب منها، لماذا؟ لأنهم «مربطينا». بسطة هذا الرجل مخالفة، والمقاهي الموجودة في ساحة التل ومقهى الروكسي غير مخالفة؟». كذلك السيارات التي تحمل نمرأ بيضاء، وتعمل كسيارات أجرة منتشرة في أرجاء المدينة من دون أي رادع.

يتوسّع الناس برواية مخالفات بعض العناصر، ليعلموا أنّ «كل بناء عشوائي مخالف بنحو فاضح يكون محمياً من عناصر قوى الأمن لقاء مقابل معين». كذلك خرجوا من نطاق طرابلس ليرووا ما كانوا يشاهدونه في بيروت من استغلال لأصحاب البسطات لقاء عدم مصادرة بضاعتهم.

لم ينف مسلم وجود «أخطاء»، فعنصر قوى الأمن «ابن المجتمع اللبناني»، ولا ينكر أيضاً منطق «الواسطة» التي تعرقل عمل قوى الأمن أحياناً. إلا أن قوى الأمن بحسب مسلم هي «المؤسسة الوحيدة التي يستطيع المواطن أن يتقدم بشكوى بحق عناصرها، وهناك شهرياً عقوبات مسلكية تتخذ بحق عناصر الدرك».

**عمامة الوطن**



**سيرة الإمام السيد موسى الصدر**

**ثلاثة أجزاء تبث السبت-الأحد-الإثنين**

**الساعة 3:00**

**إعداد: نبين كنعان**

**تقديم: أحمد إسماعيل**

**إذاعة النور**

**91.9 FM**